

للامصالح  
المرصد  
لأنه  
بنك  
سوسيتيه جنرال

التاريخ: 2014/5/4  
إشارتنا: 2014/GMOF/33

معالي السيد محمد الحوراني  
رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك سوسيتيه جنرال - الأردن  
المنعقد بتاريخ 2014/4/23

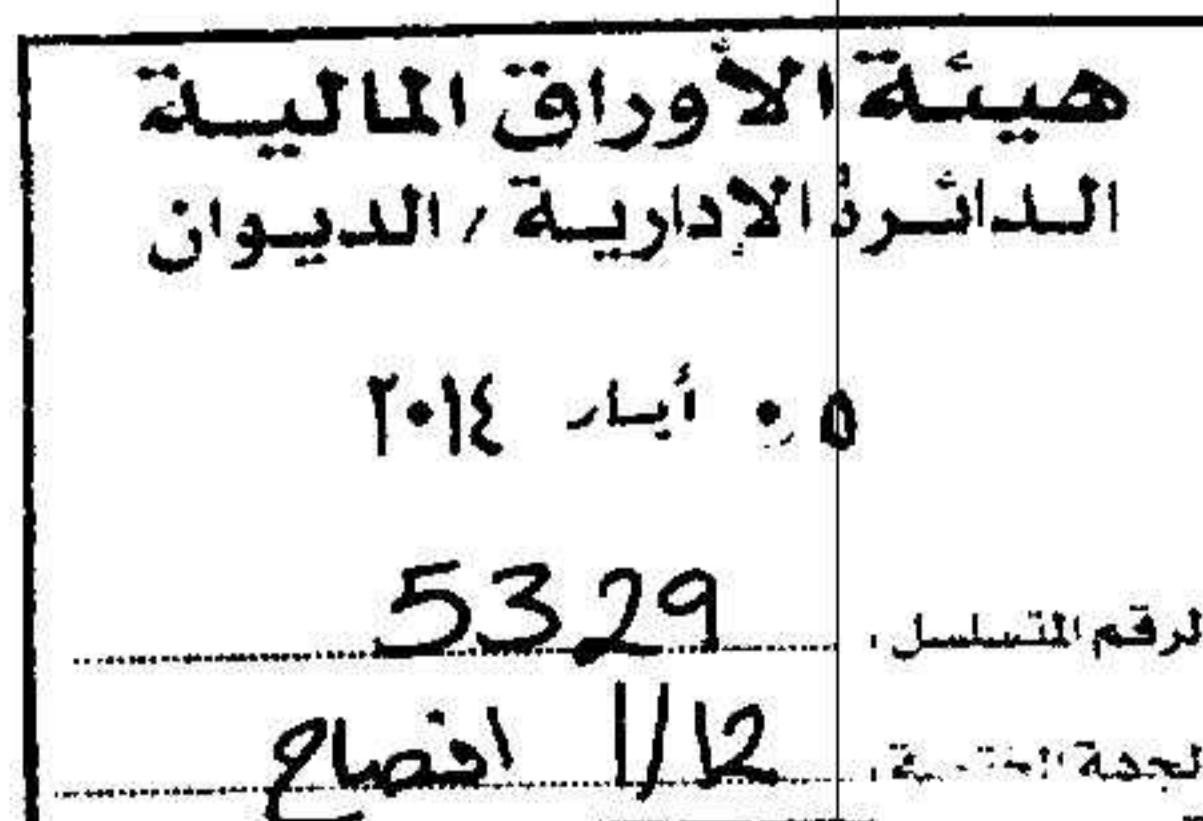
تحية طيبة وبعد ،،

لاحقاً لكتابنا رقم 2014/GMOF/25 تاريخ 2014/04/23، نرفق لكم طيه صورة  
عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك سوسيتيه جنرال - الأردن المعتمد من قبل  
مندوب عطوفة مراقب عام الشركات.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

المدير العام

نديم قبوات



نسخة /  
بورصة عمان  
مركز إيداع الأوراق المالية

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي  
المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2014/4/23

بناءً على دعوة مجلس إدارة شركة بنك سوسيتيه جنرال - الأردن وعملاً بأحكام المواد 169 و 171 من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته عقدت الهيئة العامة العادية السنوية لشركة بنك سوسيتيه جنرال - الأردن اجتماعها في تمام الساعة 1:35 من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2014/04/23 في مقر جمعية البنوك في الأردن بحضور السيد/ نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات.

كما حضر الاجتماع السيد/ مصعب حسن ممثلاً عن البنك المركزي الأردني والسيدان/ محمد الكركي والياس غاوي ممثليين عن مدققي الحسابات السادة/ شركة إرنست و يونغ.

وقد ترأس الدكتور أحمد منكو أبوزيد ممثلاً عن بنك سوسيتيه جنرال في لبنان/ رئيس مجلس الإدارة وافتتح الجلسة بإلقاء كلمة رحب فيها بالسادة الحضور وبمندوب عطوفة مراقب عام الشركات والبنك المركزي الأردني، ثم طلب من السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الاجتماع.

قال السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات:

"السادة أعضاء الهيئة العامة لشركة بنك سوسيتيه جنرال - الأردن يسعدني ويشرفني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي لشركتم. أرجو أن أبين أنه قد حضر هذا الاجتماع (13) مساهمًا من أصل (670) مساهم يحملون أسهماً بالأصل (95,238,554) سهم وأسهماً بالوكالة (648,737) سهم أي ما مجموعه (95,887,291) سهم ويشكل ما نسبته 95.89% من رأس المال الشركة والبالغ (100,000,000) دينار/سهم. كما حضر النصاب القانوني لأعضاء المجلس، وهم 7 أعضاء من أصل 11 عضواً. وحضر مدقق الحسابات/ السادة شركة إرنست و يونغ. كما تمت التأكيد من إرسال الدعوات للمساهمين بواسطة البريد والنشر بالصحف والإذاعة، وفق أحكام القانون. وعليه أعلن قانونية الجلسة وأن آية قرارات سوف تتخذ في هذه الجلسة ستكون ملزمة للسادة أعضاء الهيئة العامة وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين وغير الحاضرين". وطلب من رئيس الجلسة البدء بالاجتماع وتعيين كاتباً للجلسة ومراقبين اثنين لجمع الأصوات وفرزها.

وقد عين الدكتور أحمد منكو السيدة هبه العلاف كاتباً لتوين وقائع الجلسة والسيدين زاهي المصري وردین قعوار مراقبين لفرز وجمع الأصوات، وبعدها طلب رئيس الجلسة البدء في بحث الأمور المدرجة على

جدول الأعمال، وكما يلي:

• أولاً: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2013/4/24.

اقترح المساهم حفيظ غمام عدم قراءة المحضر السابق كاملاً والاكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة عنه فقط ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح بالإجماع.

قامت السيدة هبة العلاف بتلاوة قرارات محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2013/4/24، حيث تمت المصادقة عليها بالإجماع.

• ثانياً: اقتراح الحضور دمج البنددين رقم ( 2 و 4 ) من جدول الأعمال ليتم مناقشتهما معاً بعد سماع تقرير مدققي الحسابات، حيث تمت الموافقة على الاقتراح بالإجماع.

• ثالثاً: سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2013، حيث قرأ السيد/ محمد الكركي تقرير مدققي الحسابات السادة/ شركة إيرنست و يونغ، وتمت الموافقة عليه.

• رابعاً: مناقشة البنددين ( 2 و 4 ) المتضمنين تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 والخطة المستقبلية لعام 2014 ومناقشة الميزانية العامة السنوية وحساب الأرباح والخسائر لسنة 2013 والمصادقة عليهما، حيث تم فتح باب النقاش لهذين البنددين.

طلب السيد حسام زينه وكيل المساهم/ السيد طارق زياد إبراهيم منكو والذي يملك 1,866 سهماً من أسهم رأس المال البنك، توضيحاً حول قرار المجلس المتخذ في اجتماعه رقم 2013/2 تاريخ 24 نيسان 2013 والوارد في الصفحة 75 من التقرير السنوي بخصوص إدراج بعض التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي مضى عليها فترات زمنية طويلة مع ما يقابلها من فوائد معلقة ومخصصات بمبلغ 684,245,25 دينار في حسابات نظامية، واستفسر عن سبب إدراج جزء من هذه التسهيلات غير العاملة وعدم إدراجها بالكامل.

كما طلب توضيحاً حول الفقرة الأخيرة الواردة ضمن الإيضاح المتعلق بالموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الصفحة 68 من التقرير السنوي واستفسر عن المعيار الدولي المطبق وعلى ماذا ينص وسبب عدم الإفصاح عنه في تقارير سنوية سابقة.

واستفسر عن اتفاقية الاستشارات الإدارية الموقعة بتاريخ 3 تشرين الأول لعام 1999 والتي جددت بتاريخ 1 كانون الثاني 2010 بين البنك وSGSI، مشيراً إلى أنه وفقاً لشهادة التسجيل والنظام الأساسي للبنك، فإن البنك شركة مساهمة عامة أردنية ليس لها فروع خارج المملكة وهي وبالتالي خاضعة لرقابة السلطات المحلية ولا يجب أن تخضع لرقابة من أي جهة خارجية.

أجاب السيد نديم قبوات/ المدير العام للبنك بأن هذه الديون قديمة جداً تعود لعام 2000 وما قبل وبأن إمكانية تحصيلها صعب جداً وقد تم استثناء 6 ملفات من أصل 300 ملف تقريباً لوجود ضمانات مقابلها لم يتم تسويتها بسبب وجود قضايا مقابلها. وأضاف بأن هذا الإجراء يهدف لتوفير صورة أوضح للمركز المالي للبنك كون أن جميع الديون التي تم إدراجها خارج الميزانية يقابلها مخصصات وفوائد معلقة بنسبة 100% وبان البنك يحتفظ بحقه القانوني بمتابعة مطالبة المدينين بهذه الديون.

أما بخصوص المعيار فقد أجاب السيد محمد الكركي/ مدقق الحسابات بأن هذا المعيار هو معيار رقم 9 وهو معيار دولي يستوجب تطبيقه من كافة البنوك بحسب تعليمات البنك المركزي. وأوضح السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأن أي تعديل يطرأ على المعايير الدولية بشكل عام يستوجب عكسه في الإيضاح المخصص له، وهو ما استوجب عكس التعديل في ميزانية هذا العام.

وفيما يتعلق اتفاقية الاستشارات الإدارية الموقعة بين البنك وSGSI، أجاب السيد نديم قبوات/ المدير العام بأن هذه الاتفاقية قد تم إبرامها بين بنك الشرق الأوسط وSGSI عندما قام بنك سوسيته جنرال في لبنان بتملك حصة في البنك مقابل الحصول على حق الإدارية. وأضاف السيد رجائي الدجاني/ المستشار القانوني للبنك بأن الاتفاقية قد تم إقرارها من الجمعية العمومية في سنوات سابقة ولا يحق إعادة بحثها في هذا الاجتماع.

طلب السيد حسام زينه الحصول على نسخة من الاتفاقية للاطلاع عليها، حيث طلب السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من السيد زينه مراجعة الشركة للتحقق من إمكانية الحصول على هذه الوثيقة بما يسمح به القانون. حيث تحفظ السيد زينه على هذه الاتفاقية وعلى رد المدير العام بخصوص التسهيلات غير العاملة التي تم إدراجها في حسابات نظامية خارج الميزانية.

وسأل السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات فيما إذا كان هناك أي استفسار آخر لدى أي من المساهمين عن أي من البنددين (2 و 4)، وحيث لم يتقدم أي مساهم بأي استفسار آخر، تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة لعام 2013 والخطة المستقبلية لعام 2014 والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2013.

• خامساً: الموافقة على إطفاء الرصيد المتبقى لخصم الإصدار والبالغ قيمته 2,313,730 دينار من الأرباح المدورة وتدوير باقي رصيد الأرباح المدورة إلى عام 2014

حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إطفاء الرصيد المتبقى لخصم الإصدار والبالغ قيمته 2,313,730 دينار من رصيد الأرباح المدورة كما في 31/12/2013 وتدوير باقي الرصيد إلى عام 2014.

• سادساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013، حيث تمت الموافقة بالإجماع على ذلك وحسب أحكام القانون وبمقدار ما اطلع عليه الهيئة العامة.

• سابعاً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2014، وقد تمت الموافقة بالإجماع على انتخاب السادة / شركة إرنست و يونغ لتدقيق حسابات البنك للسنة المالية 2014 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

• ثامناً : أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة العادية إدراجها على جدول الأعمال حسب أحكام القانون على أن يقرن إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المملوكة في الاجتماع.

أشار الدكتور أحمد منكو ممثل بنك سوسيتيه جنرال في لبنان والذي يملك أكثر من 87% من أسهم رأس المال البنك إلى أن السيد عادل الدجاني قد استقال من عضوية مجلس إدارة البنك لظروف صحية قاهرة وتقديم بجزيل الشكر للسيد الدجاني على خدمته الطويلة في مجلس الإدارة، وأشار إلى أن المجلس قد قرر تعيين السيد مفلح عقل كعضو جديد في مجلس الإدارة لملء المقعد الشاغر، وذلك سندًا لأحكام قانون الشركات وطلب مصادقة الهيئة العامة على هذا التعيين، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على هذا التعيين بعد التأكد من استيفائه لكافة الشروط حسب متطلبات القانون.

بعدها شكر رئيس الجلسة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وممثل البنك المركزي الأردني وكافة الجهات الرسمية الأخرى والمساهمون الحضور. وبذلك انتهى الاجتماع بموافقة الهيئة العامة بالإجماع على جميع بنود جدول الأعمال ورفع الجلسة في تمام الساعة 10:20 من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 23/4/2014.

رئيس الجلسة

ممثل بنك سوسيتيه جنرال في لبنان

أحمد منكو

مندوب عطوفة

مراقب عام الشركات

نضال الصدر

كاتب

الجلسة

هبة العلاف